

الخاتمة العامة

إن تشكل النواة الأساسية للاقتصاد الصناعي كانت منبثقة من الإقتصاد السياسي، و هو يهدف إلى المحافظة على المبادئ الأساسية للمنافسة التامة من خلال منع الاحتكار و محاربة القوة السوقية للمؤسسة، هذا ما يكفل التخصص الأمثل للموارد، لكن مع مرور الوقت أثبتت التجارب عدم إمكانية قيام التوازن على مبادئ المنافسة الكاملة لتتحول المبادئ الأساسية للاقتصاد الصناعي إلى دراسة أصول أداء الصناعة، وهذا ما انجر عنه اكتمال نهج الإقتصاد الصناعي بأتم تفاصيله ليظهر النموذج الشهير SCP، و الذي يدرس أصول العلاقة الموجودة بين هياكل السوق و السلوكات الاستراتيجية للمؤسسات القائمة في هذه الصناعة و تأثيرها على أداء هذه الأخيرة ، لقد أوجد هذا النموذج عدة علاقات بين هذه العناصر و ذلك نتيجة للتفاعلات الموجودة فيما بينها و التي تكون في الغالب متداخلة فيما بينها و تشعبت الدراسات التي تناولتها فأسفرت هذه الأخيرة. أولاً على وجود علاقة تأثير هياكل السوق على السلوكات الاستراتيجية حيث ان السلوكات الاستراتيجية للمؤسسات القائمة في الصناعة تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالظروف الهيكلية المحيطة بالمؤسسة و الذي يتعدى تأثيرها على أداء المؤسسة أو أداء الصناعة، وتكون الاستراتيجيات الموضوعة من طرف المؤسسة محدودة في اطار المتغيرات الهيكلية الموجودة غير انه ومع تطور الدراسات التجريبية للاقتصاد الصناعي اثبت التأثير العكسي لهذه العلاقة، أي ان المؤسسة تستطيع ان تخرج من اطار هذه الحدود الهيكلية و التأثير في محيطها لتصبح هي العنصر الفاعل في خلق الظروف الهيكلية للسوق و هذا ما جاء في الإشكالية المطروحة من خلال السؤال الذي تم طرحه.

"اثر السلوكات الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية على هياكل السوق" و لقد تبين لنا من خلال الدراسة النظرية ان المؤسسة تتبع مجموعة من الاستراتيجيات المبينة في نهج الإقتصاد الصناعي من طرف المؤسسة الاقتصادية وذلك لغرض تبين أداء هذه الأخيرة و تحقيق أهدافها المتعلقة بالربح و المنافسة لكن مع تغيير المفاهيم وتحول البيئة التنافسية أصبحت المؤسسات لا تكتفي بهذه الأهداف، بل أصبحت تطمح المؤسسة إلى خلق قدرة تنافسية لها و هذا ما يساعدها على البقاء و الاستمرار لذلك تحولت هذه الاستراتيجيات من تحقيق أهداف المنافسة إلى السعي وراء اكتساب ميزات تنافسية للمؤسسة هذه الميزات تعمل على تغيير هياكل السوق لهذه الصناعة و ذلك ما تبناه معظم المفكرين في تعريف القوة السوقية للمؤسسة.

لذلك فان وجهة النظر هذه من الإقتصاد الصناعي جاءت استجابة لتطورات المحيط الاقتصادي، و تبينت بشكل اكبر في اشتداد حدة المنافسة وعولمة الإقتصاد وتم تبين هذه التأثيرات من خلال دراسة هذه الاستراتيجيات وكذلك دراسة الآثار المنجرة على هذه الاستراتيجيات في بحثنا. رغم التطورات الهائلة

في المحيط الاقتصادي العالمي إلا أننا لاحظنا التأخر الكبير الموجود في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عدم اهتمامها بهذه المفاهيم.

فمن خلال دراستنا لمؤسسة ERCE أو مجمع الإسمنت بالسوق الجزائرية و بعد تتبعنا لمسار تطور قطاع مجال الدراسة وهو قطاع صناعة الإسمنت وعلى ضوء فرضيات الدراسة النظرية الموضوعة سالفا خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيجازها في ما يلي :

- عدم الاهتمام بالجانب الاستراتيجي من طرف مؤسسات القطاع وذلك بسبب عدم وجود المحيط الديناميكي الكافي أو التنافسي الكافي والذي يفرض على مؤسسات القطاع، تطوير أساليبها التنافسية وذلك من اجل خلق استراتيجيات تهدف من خلالها إلى تطوير وضعيتها التنافسية وذلك لان معظم مؤسسات القطاع هي مؤسسات مملوكة للقطاع العمومي، كما ان طبيعة السلعة المنتجة يفرض على المؤسسات اتخاذ كل الإجراءات من اجل المحافظة على استقرار القطاع على حساب أهدافها الخاصة وذلك بسبب التدخل الحكومي في سوق الإسمنت، و على اعتبار أن الإسمنت سلعة استراتيجية في إنشاء البنى التحتية و أي اضطراب في سوق هذه السلعة قد يكلف الدولة الكثير وذلك على حساب نمو البنية التحتية و ذلك خاصتا مع اطلاق برامج تهيئة البنية التحتية .

- عملية الهيكلة المستمرة في مجموع مؤسسات القطاع لم تسمح لهذه المؤسسات بوضع رؤيا استراتيجية واضحة يمكن السير عليها و وضع اهداف بعيدة المدى تسمح لمؤسسات القطاع من انتهاج أساليب استراتيجية متعلقة بتطويرها.

الحالة شبه الاحتكارية من طرف المؤسسة العمومية لهذا القطاع و التدخل المباشر من طرف الحكومة في توجيه المؤسسة العامة جعل هذا القطاع تحت التوجيه المكثف من طرف الدولة رغم قدرة المؤسسة العمومية الهائلة على التطوير مثال على ذلك تدخل الدولة في تحديد الأسعار و تحديد الحصص الإنتاجية كما ان عمليات التطوير التابعة لمؤسسات القطاع العمومي تكون محددة من طرف الدولة كل هذه الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة في توجيه القطاع تستدعي مجموعة من المشاكل على مستوى القطاع وهذا ما نشهده في المدة الأخيرة من أزمات متكررة و إضراب الأسعار رغم القدرة الهائلة على التطوير و هذا من خلال ما تملكه المؤسسة العامة من قواعد و منشآت وخبرة كافية.

عدم توفير المحيط الكافي الذي يسمح لهذه المؤسسة باستغلال قدراتها التنافسية العالية.

التوصيات:

فمن خلال الدراسة الميدانية يمكن إعطاء التوصيات التالية :

- إعطاء استقلالية اكبر للمؤسسة الوطنية و السماح لها بوضع استراتيجياتها الخاصة في اطار ظروفها السوقية و ظروف الاقتصاد العالمي وذلك حتى تتمكن من مسايرة التغيرات المفاجئة التي تحدث أو قد تحدث .

- على غرار ما قد حصل في بداية سنة 2010 من إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الإسمنت العمومي وتحولها إلى مؤسسة واحدة من اجل تعزيز قدرتها التنافسية في وجه المنافسة إلا أن هذا لا يكفي، من الواجب على هذه المؤسسة وضع الاستراتيجيات الملائمة من اجل استغلال جميع الفرص الاستثمارية المتواجدة في السوق الوطنية، من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الموزعة عبر السوق الوطني كذلك تعزيز مكانتها بها وذلك على اعتبار أن السوق الوطنية سوق احتكار ثنائي .

- البحث عن فرص استثمارية خارجية من خلال توسيع نشاط المؤسسة الوطنية، الاستفادة من التطورات التقنية المتاحة في تحديث القطاع و محاولة العمل على البحث والتطوير لأنه يعتبر العنصر الأساسي في تطور أي صناعة و بقاء أي مؤسسة تبحث على خلق قدرة تنافسية دائمة .

- وكما لاحظنا من خلال دراستنا فانه يوجد اضطراب كبير و حادا في أسعار الإسمنت وذلك بسبب عدم توفر الآليات الحقيقية من اجل ضبط هذه الأسواق و خاصتا في الفترة الأخيرة و ذلك من خلال الإجراءات المطبقة من تقييد رخص الاستيراد وكذلك تقييد رخص الاستثمار بالنسبة للمؤسسة العمومية من خلال محاولة إعطاء الفرصة للاستثمار الأجنبي وذلك رغم ما توفره المؤسسات الوطنية من آليات من اجل خلق التوازن لهذه المادة الاستراتيجية والحيوة.

آفاق البحث:

رغم أن الاقتصاد الصناعي يعنى في الحقيقة بالمؤسسات ذات القوة السوقية و ذلك من اجل محاولة التحكم فيها لان السلوكات الاستراتيجية المنتهجة من طرف المؤسسة و التي تهدف من خلالها إلى اكتساب قوة سوقية تسمح لها بالتأثير في هياكل السوق بما يخدم مصالحها و الوصول إلى الحالة الاحتكارية وهذا ما يتعارض مع الرفاهة الاجتماعية و ينجر عنه عدم الاستخدام الأمثل للموارد لذلك فان الدول تتدخل وهذا في التأثير على هياكل السوق و سلوك المؤسسة وهذا ما بدى واضحا جدا في دراستنا الميدانية و السؤال الذي يطرح و الذي يعتبر إمتدادا لهذا البحث ،كيف تتدخل الدول من اجل تنظيم السوق من خلال التدخل على مستوى نموذج SCP ؟

كذلك كيفية التطرق إلى نموذج الاقتصاد الصناعي SCP في اطار عولمة الاقتصاد وانتهاج استراتيجية التدويل من طرف المؤسسات المتعددة الجنسيات؟